



2008/11/29

## دروس من أزمة اليابان في التسعينات: الإصلاح أولاً..

عبد الحليم فضل الله

الأزمة الراهنة ليست فريدة من نوعها، ففي العقود الأخيرين عرفت اقتصادات ناشئة ومتقدمة أزمات أقل حجماً وأضيق انتشاراً، لكنها تحمل الموروثات نفسها التي تفسر سلوك الأسواق الرأسمالية، وتبين أسباب تعرضها الدائم للتقلبات الدورية والانهيارات المفاجئة. ومع ذلك لا زال التردد بين الخيارات المتاحة يحكم أداء صناعي القرار، تبعاً لبقاء التصلب الإيديولوجي في أروقة البيت الأبيض، ولعدم تقديم الرئيس المنتخب حتى الآن أفكاراً واضحة بشأن تسوية التضارب بين هدفين ورداً في برنامجه الأولي، وهما تحفيز النشاط الاقتصادي من طريق الإنفاق العام، وتقليل عجز الميزانية الفدرالية.

ومهما تعددت وجهات النظر، فإن من المفيد العودة قليلاً إلى الوراء للتعلم من التجارب، وللعثور على مثال مرجعي يمكن النسخ على منواله. التفاته بهذه تمنحنا فرصة التعامل بجدية مع وقائع حرجية جرى التقليل من أهميتها، على خلفية انفلاط الأسواق المالية طوال سبع سنوات، ما ترك انطباعاً بأن الأزمات المتكررة ما هي إلا استثناءات عابرة لا تستلزم إصلاحات هيكلية. ولهذا التحفظ صلة بإنكار الرأسمالية الكلاسيكية في الأساس وجود تفسير نظري موحد للكساد والدورات الاقتصادية، فكل أزمة هي عبارة عن سلسلة فريدة من الأحداث تسبقها سلسلة فريدة من الأسباب، كما رأى "ويسلي ميتشل" (1874-1948) في أعقاب الكساد الكبير.

على أن أزمة الاقتصاد الياباني تتضمن أكثر من غيرها عبراً تخص الوضع الراهن. وفي حين أن الأضطرابات التي مرت بها الأسواق الآسيوية والإعسار المالي والتضخم المرتفع والمديونية العالمية لبعض دول أمريكا اللاتينية، حصلت في أسواق ناشئة لم تكن قد تخلصت تماماً من قصورها البنائي، فإن أزمة اليابان أحبطت آمال دولة صناعية متقدمة في أن تحتل المرتبة الأولى في القرن الواحد والعشرين.

خلال العقود الأربع التي تلت الحرب العالمية الثانية، عرفت هذه الدولة نمواً منقطع النظير، بلغ 10% تقريباً في الخمسينات والستينات، ومع أنه تراجع في العقود التالية فقد بقي المعدل عند مستوى يساوى ضعف مثيله في الدول الصناعية السبعة G7. لكن اليابان عانت في الأعوام التالية من مشكلة حادة هي مزيج من تباطؤ ناجم عن تقلبات دورية عادلة، ومشاكل حادة في النظام المالي والمصرفي، لم تقابلها سياسات ملائمة، ليقع اقتصادها الطامح إلى تخطي الاقتصاد الأميركي، ضحية ركود طويل وضعها في أسفل سلم الدول الصناعية الكبرى، لغاية النمو في الفترة 1998-2002.

يظهر تحليل الأزمة اليابانية أنها اشتملت على عنصرين مشتركين مع الأزمة الحالية: هبوط حاد في أسواق المال وتقلبات واسعة في أسعار الصرف. وبعد فترة طويلة من الرواج انهار هذا المؤشر باطراد محققاً 8500 نقطة فقط في أكتوبر من عام 2002، مقارنة بـ 38000 نقطة قبل

ذلك بعشر سنوات. وقد انعكس هذا التراجع على أسعار الأصول والملكيات العقارية وغير العقارية، وأفضى تقلص حجم الثروة، إلى خفض إنفاق الأسر والحد من عمليات الاستثمار ونشوء ما يعرف بانكماش الائتمان الذي تسبب بتدحرج جديد في أسعار الأصول والإنفاق الكلي ممهداً الطريق أمام تباطؤ لولبي متصل. وقد ترافق ذلك مع ارتفاع متواصل في سعر الصرف الحقيقي استمر حتى عام 1995 أعقابه تراجع مطرد أفقد العملة اليابانية 35% من قيمتها في خمسة أعوام.

اعتمدت اليابان على الطرق التقليدية في مواجهة الأزمة، فلجأت إلى سلاح سهل هو تخفيض معدلات الفائدة، لتأمين سيولة كافية ورخيصة، وتخفيض سعر الصرف الحقيقي. لكن المشكلة هي أن السلطات استفادت كل إمكانات خفض الفوائد أثناء تعاملها مع الجوانب المالية والنقدية للأزمة، إذ انخفضت معدلات الخصم على مراحل من 6.5% تقريباً عام 1990 إلى حوالي الصفر مطلع الألفية الثالثة. وهذا سلوك مألوف في مقاربة الأزمات، إذ تعمد السلطات النقدية- كما يحصل اليوم- إلى خفض الفوائد إلى أدنى حد ممكن قبل وصول الموجة إلى الاقتصاد المادي، وحين تصل، لا تجد السلطة النقدية في جعبتها غير طلقات فارغة. ناهيك بأنّ الخفض المتعمدي للفوائد يغرق الأسواق في مصيدة السيولة، حيث يؤدي ضخ مقدارٍ إضافية من السيولة إلى تضخيم الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد بدلاً من تعزيز الطلب الإجمالي.

وإلى جانب الإجراءات النقدية، تبنت اليابان بعد فترة من الأزمة سياسة مالية توسيعية، تضمنت حزمة من الإعفاءات والحوافز والنفقات، التي أفلحت في رفع مستوى الطلب وتحقيق تحسن ملموس في نسب النمو، غير أنها لم تتعوض عن خسائر النمو المتراكمة، كما انتهت إلى رفع نسب العجز المالي إلى 8% من الناتج الوطني والدين العام إلى أكثر من 140% منه.

لعل الفارق الرئيسي والوحيد بين برنامجي جورج بوش وباراك أوباما، يتمثل في اعتماد الأول على الأدوات النقدية واستعداد الثاني للتوسيع في الإنفاق العام ومنح الحوافز الضريبية، لكن تجربة اليابان في التعامل مع أزمتها التي لم تكن قد خرجت منها بعد، تفيد بأنّ السياسة المالية تحظى بأفضلية على السياسة النقدية في مواجهة أزمات حادة، لكونها أكثر دقة وأدنى كلفة، إلا أنها عاجزة عن تحقيق ما هو مطلوب منها ما لم تأت في سياق إصلاحات هيكلية، تبدأ بإصلاح الأنظمة المالية والنقدية، وتنتهي بالحد من التمركز الهائل للقوة المالية العالمية لدى عدد قليل من المؤسسات المالية والإنتاجية، تلك التي وجدت نفسها قادرة على الاستفادة من الضمانات التي توفرها الدول، من دون أن تضطر إلى رعاية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية.